مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مخاطر السلام:
عملية السلام في اليمن سبيل للنزاع!

عبدالله حميدالدين
باحث أوّل في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،
رئيس برنامج الدراسات اليمنية

تقرير خاص

جمادى الأولى ١٤٤٣هـ - ديسمبر ٢٠٢١م

مخاطر السلام:
عملية السلام في اليمن سبيل للنزاع![1]

تقرير خاص

(١) نُشر هذا -أصل هذا المقال- باللغة الإنجليزية في مجلة *The Cairo Review of Global Affairs*، العدد ٤١، ٢٠٢١م، بعنوان:
"Yemen's Peace Process: A Path to Conflict?"
https://www.thecairoreview.com/essays/yemens-peace-process-a-path-to-conflict/
النسخة العربية فيها بعض التعديلات.

المحتويات

خلاصة ٧

الاستمرار التاريخي للصراع ٨

أسباب الصراع: الماضي والحاضر والمستقبل ٩

خطر الشمول ١٠

مخاطر العدالة الانتقالية ١٢

خطر إغفال التجريد من الإنسانية ١٤

مُناصر مرحلة ما بعد الحرب ١٦

عن المؤلف ١٨

خلاصة

تتناول الورقة مخاطر استقرار أيّ سلام قادم في اليمن واحتمال استمرار النزاع بطرق أخرى، مركّزة على أسباب قد تُنتجها عملية السلام ذاتها بسعيها للشمول، وللعدالة الانتقالية والتي يُمكن أنْ يؤدي تطبيقهما إلى إضفاء الشرعية والطابع المؤسسي على الانقسامات والتصدّعات والهويات التي تشكلت بسبب الصراع، وإلى إيجاد عقبات أمام الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار، وتوسيع مجالات السياسات الخلافية بين الأقوياء، وإنتاج حاضنة لأشكال جديدة من التعبيرات المسلحة عن المظالم. كما تركّز على بعض عوامل النزاع التي أُغفلت نحو التجريد من الإنسانية، الذي تضاعف خلال سنوات الحرب بين مختلف الأطراف اليمنية، والذي سيشجع العدوان الاجتماعي ويقلل من الموانع الأخلاقية لارتكاب العنف في مرحلة ما بعد الحرب، وسيطبع العلاقات بين الفاعلين اليمنيين بالخوف من الآخر، وتصوّر الآخر على أنّه مصدر تهديد. وتخلص الورقة إلى أنَّ الخطوة الأولى والأهم لتجنّب مخاطر نزاع ما بعد الحرب هو وجود من يركّز على تلك المرحلة دون ما سواها، ويعمل على توفير الفضاء والوقت والحث لحوار بين كافة الأطراف المعنية.

ستضع الحربُ أوزارَها في اليمن، لكن هذا لن يضع حدّاً للأسباب الأولى التي أغرقت البلادَ في الصراع، ودفعت الجماعات إلى رفع السلاح بعضهم على بعض. فمن المرجَّح أن كثيراً من تلك الأسباب التي أطلقت شرارةَ الحرب الأولى ستظل موجودة في المستقبل القريب، إضافةً إلى ما ولَّدته الحرب من تعقيداتٍ وأسباب نزاع جديدةٍ قد تؤجج صراعاً لأمد طويل.

السلام سيكلّف كثيراً. سيكون هناك محاباة للبعض على حساب آخرين، وسيثير مشاعر الغضب والاستياء لدى بعض الأطراف الفاعلة وفئات اجتماعية، وسيواجه صانعي السلام تحديات إبقاء هذه التكاليفَ والمشاعر عند حدٍّ معينٍ حتى لا تكون سبباً في نشوء صراع من نوع آخر. إنّ عمليةَ السلامِ بما تتمتع به من طبيعةٍ إقصائيةٍ متأصلةٍ فيها، وبما تفرضه من قيودٍ ذاتيةٍ على نطاق أولوياتها، لهي الخطوة الأولى في إعادة تشكيل ميزان القوى وإعادة توزيع الموارد في مجتمعٍ يمزّقه الصراع، ومن ثم ينعم هذا المجتمع بسلامٍ مستدامٍ، أو ينشب في صراع آخر. يسلط هذا المقالُ الضوءَ على ثلاثةٍ من مخاطر عملية صنع السلام في اليمن، التي قد توجد أسباباً إضافيةً تؤدي لصراع طويل الأمد؛ صراع قد لا يكون واضحاً وضوح الأزمة الحالية، ولكنه سيسبب مزيداً من المعاناة لملايين الأشخاص.

الاستمرار التاريخي للصراع

على مدى الستين عاماً الماضية، شهد اليمن العديدَ من الحروب الأهلية والصراعات الاجتماعية بدرجات متفاوتة من العنف والخسائر البشرية والدمار. من ذلك: الحربُ الأهليةُ في شمال اليمن (١٩٦٢-١٩٧٠م)، وحربان ومناوشات متعددة في السبعينيات والثمانينيات بين شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجنوبها (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، والحرب الأهلية في جنوب اليمن عام ١٩٨٦م التي أودت بحياة قرابة عشرة آلاف شخصٍ مع أنها استمرت أقلَّ من أسبوعين، والحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤م بين الانفصاليين في جنوب اليمن والوحدويين من الشمال والجنوب، وحروب صعدةَ التي استمرت ست سنوات بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠م، والحروب بين الحكومة اليمنية وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، أو في معظم الحالات بين المجتمعات المحلية وذلك التنظيم، والاضطراباتُ التي أعقبت الانتفاضاتِ العربية، والحربُ الراهنة التي تدور رحاها منذ ٢٠١٤.

حدَثَ كلُّ ما سبق في ظلِّ فساد مؤسسي رافقه ضَعف سلطة الدولة، واستمرار حروب صغيرة ولكن مؤثرة بين الحكومة والمجتمعات الريفية اليمنية (القبائل)، والتدخلات الدولية. وفي كلٍّ من هذه النزاعات،

لم يحدث تطوير، ولم يكن ثمة إصلاحٌ مؤسسيٌّ، وظلت حكومة الأقلية بفسادها دون تغيير، واستمر نمط العَلاقة بين الطبقة الحاكمة والمحكومين، ولم يُولِ «الفائزون» سوى النزرِ اليسيرِ من الاهتمام لمحنة «الخاسرين» وللأضرار المجتمعية الجانبية. بالإضافة إلى ما تكبَّده بعضُ «الخاسرين» من تهميشٍ حثيثٍ، ونبذٍ واستهدافٍ بالاعتقالات، والتنميط، ومصادرة الأراضي، والحرمان من الفرص، والاغتيال في بعض الحالات. في ضوء ذلك، يتضح أن المجتمع كان محطماً بالفعل قبل عام ٢٠١٤م.

أسباب الصراع: الماضي والحاضر والمستقبل

الصراع الحاليَّ أكثرُ صعوبة بكثير من الصراعات السابقة، ففضلاً عن تكاليفه البشرية والاقتصادية؛ مزقت هذه الحرب الأهليةُ ما تبقى من النسيج الاجتماعي في اليمن،عززت خطابات العداء والكراهية السائدة وأنتجت خطابات جديدة، وأوجدت مجموعةً جديدةً من سماسرةِ السلطةِ، ومجموعةً جديدةً من الخاسرين، وتفكَّكت حكومةُ الأقلية التي هيمن عليها الرئيس الراحل علي عبدالله صالح (المتوفى ٢٠١٧م)، وعائلة الأحمر، وحلفاؤهم؛ وصار مصير كل من كان في السلطة قبل عام ٢٠١٥م إما النفي أو القتل أو التهميش أو الإضعاف، وانهارت مع كل ذلك شبكة محسوبية ومنافع واسعة، وتلاشت العديد من المزايا للقاعدة الاجتماعية التي كانت تستفيد من النظام القديم.

كأي نزاع، هناك أسباب متعددة لما حصل في اليمن؛ مثلَ عدم التوازن في تقاسم السلطة، والظلم في توزيع الموارد، والإقصاء، والتهميش، والمظالم، وكلُّ ذلك في سياق دولةٍ ضعيفةٍ، وانعدامِ الثقةِ في مؤسساتها. ويَصعُبُ تحديد أيِّ تلك الأسباب أكثر تجذراً أو أكثر تأثيراً، وكذلك لا يمكن أنْ نحدِّدَ بدقةٍ العواملَ التي يمكن أن تحافظ على السلام، ولا العوامل التي يُمكن أنْ تؤدي - على الأقل - إلى حالة من الصراع غير العنيف.

النظر في تاريخ اليمن القريب والبعيد هو الطريق المفضّل للبحث عن أسباب الصراع الحالي وعوامل استقرار السلام مستقبلاً، ولكن يجب علينا تجنبُ الإفراط في استخدام التاريخ لفَهم الصراع الحالي. إن تاريخ اليمن الماضي والحديث يظهر عناصرَ مهمةً عند مناقشة الوضع الحالي، لكنَّ له حدودَه في تقديم تحليل سببي للصراع الحالي، أو الأسباب المحتملة في المستقبل. وبما أن استمرار الصراع فاقم الأسباب التي أدت إليه، وأوجد أسباباً جديدةً، فقد يكون من المفيد أن نتبنَّى نهجاً تزامنياً (سنكروني)

مقارناً لتحليل الوضع باستخدام دراساتِ حالةِ النزاعات المعاصرة في البلدان الأخرى، إضافة لقراءة تاريخ اليمن. إنَّ الأسباب المستقبلية لصراعٍ محتملٍ طويلِ الأمدِ ستكون مزيجاً من بعض الأسباب التي أدت إليه، والأسباب الجديدة التي أوجدتها الحرب، والأسباب التي ستوجدها عملية السلام. أسباب استمرار العنف خلال مرحلة صنع السلام لن تكون نتيجة للأسباب ذاتها التي أدّت إلى نشوء الحرب[١]. وإلى جانب التفكير في تلك الأسباب المحتملة، يتناول هذا المقال المخاطرَ الكامنة في عملية صنع السلام؛ مخاطر قد تثير قضايا نشأ السلام ليعالجها، ليتحول الوضع من حرب صريحة إلى صراع ممتد، عوضاً عن سلام مستدام. وسيناقش المقال ثلاثةَ مخاطر: الشمول، والعدالة الانتقالية، وإهمال التجريد من الإنسانية؛ أما الخطران الأولان فيحدثان بصفة مباشرة بسبب آليات السلام، لكن الثالث ينتج عن محدوديّات نطاقات الكثير من عمليات السلام.

خطر الشمول

يركز الكثير مما يُقال عن تأمين سلامٍ دائمٍ في اليمن على الفصائل وعلى الشمول؛ إذ يُفترض هنا أن السلام من دون شمول جميع الفصائلِ العسكرية والاجتماعية والسياسية القائمة - بما في ذلك المجموعاتُ القبلية والسلطاتُ المحلية والأحزاب السياسية ومجموعات النساء والشباب والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني - في تسوية قائمة على التفاوض وما يليها من ترتيبات التشارك في السلطة، وبما يضمن تقبّل القوى الأساسيّة القادرة على إرباك أي تسوية، لا يمكنه تحقيق تسوية مستدامة أو سلام دائم[٢].

الشمولية بالتأكيد ميّسر رئيس للسلام؛ لكنَّ الخطأ في إعمال الشمولية قد يكون سببًا في تعطيل عملية السلام ونزع الشرعية عنها، ومؤشرًا لصراع مستقبلي بسبب إضفاء شرعية وترسيخ ومأسسة الانقسامات القائمة، وخطوط الصدع، والهويات التي أنشأها الصراع.

---

(1) Séverine Autesserre, "Peacetime Violence: Post-Conflict Violence and Peacebuilding Strategies," 2010, https://academiccommons.columbia.edu/doi/10.7916/D8GH9RV8/download.

(2) "Rethinking Peace in Yemen," 2020, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/216-rethinking-peace-yemen; "The Case for More Inclusive – and More Effective – Peacemaking in Yemen | Crisis Group," accessed April 16, 2021, https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/221-case-more-inclusive-and-more-effective-peacemaking-yemen ; Rebecca Cataldi, Amira Abouhussein, and Loujain Kiki, "Building Sustainable Peace in Yemen: How Community Engagement Can Support National Stability," December 2020, https://icrd.org/wp-content/uploads/2020/12/Building-Sustainable-Peace-in-Yemen-12.8.2020.pdf..

ينبغي أن نسترجع التجربة والتحديات والدروس المستفادة من مؤتمر الحوار الوطني، وهو حوارٌ انتقاليٌّ رعته الأمم المتحدة بين ٢٠١٣ - ٢٠١٤م. استغرق مؤتمرُ الحوار الوطني ما يقربُ من عامٍ قبل أنْ يحسمَ قضية التمثيل، وحتى في ذلك الوقت، كان العديد من اليمنيين يعتقدون أنه لم يكن تمثيلاً شموليّاً. لقد كان عدد المشاركين كبيرًا جدًّا لإجراء مناقشات فعالة حول قضايا معقدة، وانتهى الأمرُ بأنْ صار القرارُ في زمام قلة قليلة. كما وُضِع نشطاءٌ من المجتمع المدني والنساء ممن لديهم حضور دولي، بالرغم من افتقارهم إلى جذور شعبية واسعة، في مواقع سلطة على حساب نشطاء آخرين أو نساء ذوات تمثيلٍ اجتماعي أوسع[٣].

كانت النتيجةُ أن العديدَ من الأشخاص المهمين استُبعدوا، وشُمل العديد ممن لم يكن قادراً على التأثير والفعل، واستحوذت، إلى حد كبير، النخبةُ السابقة على العملية. مع ذلك، فقد نجح مؤتمر الحوار الوطني في عدة جوانبَ، ولكن هذا يرجع في المقام الأول إلى تأثير رعاته الدوليِّين والإقليميين، وأنه كان يُجرى تحت مظلة دولة اليمن، مع أنها كانت ضعيفة، وإلى جهود وآمال بعض المشاركين فيه من اليمنيين. أما في وضع ما بعد الحرب، فإنَّ الواقع سيكون أعقدَ بكثير مما كان عليه الحال قبل مؤتمر الحوار الوطني، وستكون للأخطاء المشابهة لما حدث خلال مؤتمر الحوار الوطني تداعياتٌ خطيرةٌ على احتمالات السلام المستدام.

من الأمور الرئيسة التي يجب مراعاتُها في عملية الشمول هي مخاطرُ إضفاء الشرعية والطابع المؤسسي على الانقسامات والتصدّعات والهويات التي تشكلت بسبب الصراع. إنَّ الانقسامات والتصدّعات والهويَّات الحالية لا تمثل بالضرورة النسيجَ الاجتماعي والفسيفساء الثقافية في اليمن، ولا تعبر عن ديناميكيته الاجتماعية المعقدة المتعددة الطبقات. إنَّ الحرب، أي حرب، تتطلب وتفرض تصنيفات اجتماعيّة وسياسيّة صارمة وأشكالاً محددة من التفاعلات، إلا أنّ طبيعة اليمن تمانع ذلك كما أظهرت لنا ما شهدناه من سيولة الهويات السياسية والولاءات خلال الحرب. وبرغم تلك الممانعة فإنَّ عمليةَ

(3) Tobias Thiel, "Yemen's Negotiated Transition between the Elite and the Street | Middle East Centre," March 2, 2014, https://blogs.lse.ac.uk/mec/2014/03/03/yemens-negotiated-transition-between-the-elite-and-the-street/; Moosa Elayah, Luuk van Kempen, and Lau Schulpen, "Adding to the Controversy? Civil Society's Evaluation of the National Conference Dialogue in Yemen," *Journal of Intervention and Statebuilding* 14, no. 3 (May 26, 2020): 431–58, https://doi.org/10.1080/17502977.2019.1703491; Erica Gaston, "Process Lessons Learned in Yemen's National Dialogue," February 2014, https://www.usip.org/sites/default/files/SR342_Process-Lessons-Learned-in-Yemens-National-Dialogue.pdf; "Yemen's National Dialogue," March 21, 2013, https://pomeps.org/wp-content/uploads/2013/03/POMEPS_BriefBooklet19_Yemen_Web.pdf; Stephen W. Day, "The 'Non-Conclusion' of Yemen's National Dialogue," Foreign Policy, January 27, 2014, https://foreignpolicy.com/2014/01/27/the-non-conclusion-of-yemens-national-dialogue/.

السلام، مدفوعةً بضرورة تحقيق نتائجَ، قد تعزِّز التصنيفات والتصدعات والهويات الناجمة عن الصراع وذلك إذا ما تعاملت مع فصائل الحرب الحالية على أنها انعكاسٌ لمجتمع اليمن وثقافته. وبذلك فقد ترسّخ عملية السلام ما مانعته اليمن خلال الحرب، وربما تنتهي عملية السلام بإيجاد ديناميةٍ اجتماعية جديدة غير طبيعية أكثر قابلية للصراعات.

مخاطر العدالة الانتقالية

أصبحت العدالةُ الانتقالية، وهي عمليةٌ متعددة الأبعاد لمعالجة المظالم والانتهاكات السابقة للصراع، متطلباً أساسيّاً لتحقيق السلام المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع. وشاعت القناعة القائلة بأنّ عدمَ معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت أثناء الحرب، وحتى قبل ذلك، من شأنه أن يُقوِّض السلام. إلا أنّ تلك القناعة تغفل العديد من الإخفاقات العالمية للعدالة الانتقالية[٤]، بما في ذلك إخفاقها في اليمن نفسه، في أعقاب الانتفاضات العربية، لأسبابٍ ما زالت قائمةً[٥]. ثم إنَّ الحرب الحالية أنتجت عوامل جديدة للفشل؛ فانتهاكات حقوق الإنسان ازدادت، والمظالم تضاعفت، والنخب السياسية المتهمة بانتهاكات حقوق الإنسان أكثر عدداً وقوة. كل ذلك في سياق دولةٍ ممزقة، ومؤسسات ضعيفة، وفقر مدقعٍ، وتضاعف أعداد الجماعات المقاتلة المسلحة، وغيرها من تحديّات أي عدالة انتقالية. أضفْ إلى ذلك أنه إذا كان الشمول شرطاً للسلام، فإن العدالةَ الانتقالية ستصبح مستحيلةً؛ ذلك لأنَّ الشمول، من ناحية توليف أطرافه المعنيين، مضطر أن يضم الجهاتِ الفاعلة التي انتهكت حقوق الإنسان في ترتيب تقاسم السلطة، ما يوجد عقبةً حقيقية أمام إمكانية نجاح العدالة الانتقالية. إنّ الإصرار على العدالة الانتقالية بصيغتها التقليدية قد يضيف إلى اليمن مزيداً من الإحباطات وخيبات الأمل.

وفي حين يعدُّها بعضٌ فرصةً لإيجاد مجالٍ سياسي يُمكّن الضحايا من المنازعة السلمية لأخذ حقوقهم، فإنها أيضاً يمكن أن توجد مجالاً للسياسات الخلافية بين الأقوياء، وحاضنةً لأشكال جديدة من التعبيرات المسلحة عن المظالم. والمسألة هنا ليست معضلةَ «السلام في مقابل العدالة»، بل هي معضلة «السلام

(4) Robins and Simon, "This Is a Repository Copy of Failing Victims? The Limits of Transitional Justice in Addressing the Needs of Victims of Violations," accessed April 16, 2021, https://eprints.whiterose.ac.uk/122438/1/Robins_Failing_victims_The_limits_of_transitional_justice.pdf.

(5) Elham Manea, "Yemen's Contentious Transitional Justice and Fragile Peace | Middle East Institute," *Middle East Institute*, February 24, 2014, https://www.mei.edu/publications/yemens-contentious-transitional-justice-and-fragile-peace.

في مقابل السلام». إذا كان العدالة والشمول شرطين للسلام، وإذا كان لا بد السعي لتحقيق كليهما معاً، فيجب تشكيلهما بطريقة تآزرية تعاضديّة تجعلهما يتكاملان ولا يتضادان، وبطريقة تراعي الظروف الخاصة لليمن[٦]، لكن حتى الآن يبدو أن الدعوة إلى العدالة الانتقالية لا تضع هذا في حسبانها. ذكرت مفوضةُ الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت أنه «لإعادة بناء الحياة دون خوف من تَكرارها. ولكي يتقدم المجتمع إلى الأمام - فإن عليه الاعتراف بالمعاناة، واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة، وتحقيق العدالة»[٧]. والحقُّ أن الاعترافَ بالمعاناة وإنصاف ذوي المظالم هدفان نبيلان يُتطلع إليهما، لكنهما ليسا بالضرورة شرطاً للعيش دون خوف من احتمال اندلاع العنف كرَّةً أخرى أو للمجتمع أنْ يمضي قدّماً.

في هذه المرحلة، ينبغي أن نفكر فيما إذا كان اليمن جاهزاً هيكليّاً لعملية العدالة الانتقالية، وقد يحسن على صناعي السلام تجنب الأطر الدولية وتفويض مهمة تحقيق الإنصاف لليمنيين بواسطة وسائلهم التقليدية، دون رعاية دولية؛ فالأطر الدولية قد لا تتناسب مع بيئة اليمن الثقافية بل قد تعيق تقاليدها الفاعلة. والرعاية الدولية قد توجد تنافساً غير ضروري بل وضار بين الفاعلين اليمنيين الذين سيتنافسون على الاعتراف بهم وعلى الأضواء والشهرة التي توفرهما المنابر الدولية.

كما يوجد تجارُ حرب يستفيدون من المعاناة والدمار، يوجد أيضاً تجارُ سلام يرون في السلام فرصةً لهم لتأمين موقع في سياسات اليمن المستقبلية. إن السلام سياسي بطبيعته، بالتالي تنافسي بل ربما إقصائي، يوجد رابحين وخاسرين، والمؤسف أنّه أمر ليس منه بدٌّ. الإجابة عن سؤال «مَنْ وماذا يصنع السلام؟» سيكون دائماً مفيداً لبعضٍ على حساب بعضٍ. إنّ الشمول لأجل الشمول في حد ذاته، دون النظر إلى باقي المتطلبات، قد يؤدي إلى نتائجَ عكسية في عملية سلام تهدف إلى ضمان أن المؤسسات التي تلبي الاحتياجات الأساسية لليمنيين تعمل بكفاءة وبشرعيةٍ يعترف السكان بها، وتسعى إلى تقليل الوطأة على الخاسرين وتعظيم القيود على الفائزين إلى أقصى حد ممكن.

(6) International Center for Transitional Justice, "Peace versus Justice: A False Dilemma | ICTJ," accessed April 16, 2021, https://www.ictj.org/news/peace-versus-justice-false-dilemma; Stef Vandeginste and Chandra Lekha Sriram, "Power Sharing and Transitional Justice: A Clash of Paradigms?," *Global Governance* 17, no. 4 (2011): 489–505, http://www.jstor.com/stable/23104288; Clara Sandoval, "Reflections on the Transformative Potential of Transitional Justice and the Nature of Social Change in Times of Transition," in *Justice Mosaics: How Context Shapes Transitional Justice in Fractured Societies*, ed. R Duthie and P Seils, 2017, https://projects.iq.harvard.edu/files/lancet-reparations/files/final_article_ictj_context_jan_20171.pdf; Matthew Evans, "A Future without Forgiveness: Beyond Reconciliation in Transitional Justice Article Title: A Future Without Forgiveness: Beyond Reconciliation in Transitional Justice," *International Politics* 5, no. 55 (2018): 678–692, https://doi.org/doi.org/10.1057/s41311-017-0091-3.

(7) United Nations, "To Rebuild Lives, Suffering Must Be Acknowledged, 'Justice Done', Human Rights High Commissioner Says, as Security Council Takes Up Transitional Justice | Meetings Coverage and Press Releases," February 13, 2020, https://www.un.org/press/en/2020/sc14109.doc.htm.

خطر إغفال التجريد من الإنسانية

إنَّ للبغضاء والتجريد من الإنسانية أثراً يتزعزع معه الاستقرار، وهو أثرٌ تنقله وسائل التواصل الاجتماعي وتضخمه، وعاملُ خطر لا يجد اهتماماً كافياً[٨]. فالألقاب مثل «الرجعيين، والعنصريين، والأشرار، والكفار، والدمى، والمرتزقة، والخونة، والإرهابيين»، ليست سوى نزرٍ يسيرٍ مما يتنابز به المسؤولون والمؤثرون من الأطراف المتناحرة كافة. ولا ريب أن هذا سيعيق جهودَ السلام، وربما يؤجج الصراعَ من جديد. وقد تتعزز خطابات التجريد من الإنسانية، والتي تضخمت خلال الصراع الحالي، في أثناء عملية السلام نفسها، وهذا يتوقف على عوامل عديدة، سأذكر منها الطريقة التي سيتذكر بها اليمنيون الحرب.

سيختلف اليمنيون في الكيفية التي سيصفون بها الحرب ويتذكرونها، فهناك القلة القليلة ممن سيرون هذه الحرب شرّاً لا طائلَ منه وكان تجنبه ممكناً لولا كثرة المعلومات المضللة، وقلة الاتصالات والتفاهمات والتسويات المتبادلة. أكثر اليمنيين سيرون أن هذه الحربَ كانت شرّاً ليس منه بدّ، فُرِضَ على فاعلين بسبب سلوكيات آخرين. الفائزون في هذه الحرب، سواء كان فوزاً صغيراً أو كبيراً، سيرونها جيدةً بلا ريب، وسيترنمون بمدحها بأنها أعادت ترتيب الهياكل السياسية والاقتصادية وحررت الناس من وطأة الظلم.

ستتحول روايات الحرب وذاكرتها، سواء للفائزين أو الخاسرين أو مَنْ يتوسّط بينهم، من أداة لخدمة احتياجات الدعاية الحربية، إلى مصدر حيوي لإضفاء معنى على الخسائر، ولإضفاء الشرعية على ما اتُّخِذَ من قراراتٍ ذات عواقب مأساويةٍ. سيُذكر أولئك الذين سقطوا في جبهات القتال بوصفهم شهداء أو خونة أو ضحايا لعدو شرير؛ فكل جانب سيحتاج إلى أنْ يرى الشر في الآخر، وكل طرف يحتاج أن يعدّ ضحاياه شهداء، وسيصر على الأسباب التي أدّت إلى استشهادهم. سيحتفل الحوثيون بـ ٢١ سبتمبر، تاريخ سيطرتهم على صنعاء، بصفته يوم التحرير من قمع النخبة الفاسدة، وبـ ٢٦ مارس، حين تدخَّل التحالف العربي، بصفته يوم بداية حرب التحرير من الحكم الأجنبي، ومن سقطوا في الميدان فسيرونهم أبطال تلك الأيام. يمنيون آخرون سيرون يوم ٢١ سبتمبر يوم عار وسقوط الجمهورية،

---

(٨) لم أجد دراسة علميّة دقيقة عن دور وسائل التواصل الاجتماعي على التجريد من الإنسانية. إلا أنّ هذه الدراسة عن النزاع التركي-الكردي تتضمن بعض القضايا المشابهة للحالة اليمنية، انظر:
Serhat Tutkal, "Dehumanization on Twitter in the Turkish–Kurdish Conflict," *Media, War and Conflict*, 2020, 1–18, https://doi.org/10.1177/1750635220925844.

وأنّ من سقط منهم ضحيةً من ضحايا الحوثيين. وسينظر الانفصاليون الجنوبيون إلى هذا على أنه إما الحرب التي جلبت الاستقلال للجنوب وإما، إذا لم يتحقق الانفصال، فرصة ضائعة وشكل جديد من أشكال «الاستعمار» الشمالي. ستشكّل هذه الذاكرات المختلفة للحرب حاضنة تُديم وتغذّي خطابات تجريد الإنسانية التي راجت خلال الحرب.

إنَّ التجريد من الإنسانية، لا سيما إذا اقترن بالإحساس بالحق الديني من جهة وبجوهرانيّة الآخر من جهة ثانية، يشجع على العدوان ويقلل من الموانع الأخلاقية لارتكاب العنف ضد من جُرِّدوا من الإنسانية. التجريد من الإنسانية وحده قد لا يكون سبباً كافياً أو مباشراً للصراع العنيف[٩]، ولكن إذا ما أُضيف إليه الإقصاء والتهميش قد يؤدي إلى حالة عميقة من اللا ثقة المجتمعية، والتي توجد نوعاً من المعضلة الأمنية بين سماسرة السلطة في اليمن، مما يؤدي إلى إرباك عملية الانتقال الحرجة من الحرب إلى السلام[١٠]. إنَّ مناخ التجريد من الإنسانية، وعلى خلفيّة ذاكرة متشظية، سيطبع العلاقات بين الفاعلين اليمنيين بالخوف من الآخر، وتصوّر الآخر على أنّه مصدر تهديد، ما يدفع بالقضية إلى حلقة تنازلية. سيُخاف وسيُكره ولن يُوثق بالآخر لمجرد أنه آخر، ليس بسبب أي سلوك منه وإنما نتيجة لتجريد إنسانيته بخلفيّة ذاكرة متشظية. حتى لمّا تنجح المفاوضات في تحقيق تسوية سياسية تؤدي إلى تقاسم مؤسسي ورسمي للسلطة على مستوى الحكومة، فإنه في مناخ التجريد من الإنسانية، وعلى خلفية تجربة تاريخية شهدها اليمنيون تجعلهم يدركون أن تقاسم السلطة الرسمي لا يعكس بالضرورة توازنَ القوى الفعلي بين الجهات الفاعلة، يصعب توقّع أنْ تؤدي تلك المفاوضات إلى تخلّي الفصائل عن سلطتها الفعلية، أو نزعِ سلاحها أو تسريح مقاتليها أو الانفصال عن الحلفاء

(9) David Livingstone Smith, "Paradoxes of Dehumanization," *Social Theory and Practice* 42, no. 2 (2016): 416–43, https://doi.org/10.5840/soctheorpract201642222; Nick Haslam and Steve Loughnan, "Dehumanization and Infrahumanization," *Annual Review of Psychology*, 2014, https://doi.org/10.1146/annurev-psych-010213-115045; Gordon Hodson and Emile Bruneau, "They See Us as Less Than Human: Metadehumanization Predicts Intergroup Conflict via Reciprocal Dehumanization," *Journal of Personality and Social Psycholog* 110, no. 3 (2016): 343–70, https://doi.org/10.1037/pspa0000044.supp; Tage S. Rai, Piercarlo Valdesolo, and Jesse Graham, "Dehumanization Increases Instrumental Violence, but Not Moral Violence," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 114, no. 32 (August 8, 2017): 8511–16, https://doi.org/10.1073/pnas.1705238114;
For a critical perspective on the dehumanization thesis see Harriet Over, "Falsifying the Dehumanization Hypothesis," *Perspectives on Psychological Science* 16, no. 1 (November 30, 2020): 33–38, https://doi.org/10.1177/1745691620969657..

(١٠) يتم مناقشة هذا في إطار مفهوم "معضلة الأمن". ولكن أفضّل تجنّبه في هذا السياق بسبب الجدل حول دقة تطبيقه. انظر:
Shiping Tang, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict: Toward a Dynamic and Integrative Theory of Ethnic Conflict SHIPING TANG," *Review of International Studies* 37 (2011): 511–36, https://doi.org/10.1017/S0260210510000616; Alexander B Downes, "The Problem with Negotiated Settlements to Ethnic Civil Wars" 13, no. 4 (2007): 230–79, https://doi.org/10.1080/09636410490945893.

الخارجيين، مما سيوجد دوامةً لا تنتهي من الشك في نوايا «الطرف الآخر» المستقبلية، وسيغذي السعيَ لاكتساب المزيد من السلطة للاحتماء بها، في حلقات متصلة تؤدي إلى تمترس الأطراف بدلاً من التعاون والاندماج. ستصاب المؤسسات الناشئة عن التسوية السياسية في مثل هذا المناخ بالشلل بسبب انعدام الثقة والشك والخوف. سيخشى الجميع أنْ يفرض «الآخر» نفسه ثم يستبعد غيره، أو يقضي عليه. وهذا التصور الجمعي للتهديد سيولد تشاؤماً جمعيّاً، وسيغذي الذاكرات والسرديات السلبية، وسيدق إسفيناً بين الفاعلين في أي حكومة مستقبلية، ويسمم البيئةَ الاجتماعية بالخوف والكراهية. قد يكون التجريد من الإنسانية طريقَ اليمن الرئيس للفشل، ولذا يجب أن تكون مكافحتُه في صميم أولويات عملية السلام اليمنية.

مُناصر مرحلة ما بعد الحرب

هنا يأتي الجزء الأصعب: إلى أي طريق نتجه؟ هناك إجماع على أن انتهاء الحرب وصمت المدافع لا يساويان السلام، وأن الصراع قد يستمر، وإن كان ذلك بوسائل أخرى. وهناك إدراك أنه بدون أنْ تُؤَمَّن الاحتياجات الأساسية للأفراد والجماعات اليمنية، أو على الأقل رفع التهديد عن تلك الاحتياجات، فقد تنتهي الحرب في اليمن غير أن الحال سيبقى ساخنًا حتى يصل إلى درجة الغليان مرة أخرى. وحتى لو لم يصل إلى الغليان فإن الموقف الاجتماعي والسياسي سيبقى في حالة جمود دائم. يشبه هذا إلى حد بعيد ما نشهده في لبنان والبوسنة والهرسك أو غيرهما من الدول التي تعاني من أوضاع مشابهة.

فما الذي يجب على صانعي السلام فعله؟ صنع السلام معقد ومثير للنزاع. كل طرف من أطراف النزاع لديه إشكالية حول هذا المقترح أو ذاك، وما يراه طرف اتفاقَ سلامٍ، يراه طرف آخر هزيمةً، وما هو خطوةً نحو المستقبل بنظر طرف، هو قفزةً للوراء نحو ماضٍ غير مرغوب فيه بنظر طرف ثان. وأكرر ما قلته أعلاه من كون صناعة السلام عمليّة تنافس سياسي، ولا يُمكنها إلا أنْ تكون كذلك، والسعي لنتيجة غير-صفرية يسهل التطلع إليها، ولكن يكاد من المستحيل تحقيقها، فلا مناص من رابح وخاسر من السلام. ويسهل عليّ وأمثالي ممن هم من في منأى معاناة الحرب والنزاع، وممن ليس مطلوباً منهم تحقيق نتيجة على الأرض، قول هذا كله، لذا لا بد هنا من الاستطراد والتأكيد على ضرورة تقدير أولئك الذين يبذلون قصارى جهدهم لإحلال السلام رغم ضبابية مسار السلام، وإلحاح الحاجة للسلام، والمخاطر الحالية المتصلة بتحقيق السلام أو عدمه. مع ذلك، أعتقد أن صانعي السلام سيساعدون اليمنيين لو

قدّموا رؤى نقدية للأطر التقليدية لصناعة السلام، ولو تجاوزا ما اعتادوا عليه من نماذج لبناء مسارات السلام. إن اليمنيين يستحقون السلام والاستقرار، ويستحقون سبيلاً للخروج من الصراع، ويستحقون عملية سلام لا تقوض استدامة السلام، ويستحقون مناصري سلام مدركين للمخاطر، ومبدعين في حلولهم، وأيضاً شفافين بشأن محدودية ما يمكن تحقيقه.

ولعل التحدي الأساس أمام السلام المستدام هو درجة «الانتباه». فبالنظر في الضرورة الملحّة لإنهاء الحرب، نجد أن معظم المفاوضات بين المعنيين تركز على إقناع الأطراف بتقديم تنازلات لتحقيق تلك الغاية، والانتقال إلى طاولة المفاوضات، والتوصل إلى تسوية، فتشكيل حكومة انتقالية. وهناك القليل جداً من النقاشات الجارية حول مخاطر نزاع طويل الأمد بعد الحرب. والنقاشات التي تجري حول ذلك لا تكاد تركّز إلا على تسوية سياسية تحقق توازن قوى بين الأطراف المتنازعة. ولا بدّ من توسيع النظرة والتفكير في كافة العوامل التي تؤدّي إلى الانزلاق مجدداً في النزاع. وغرض هذه الورقة لم يكن إلا لفت الانتباه إلى البعض القليل من المخاطر التي تتضمنها مرحلة ما بعد الحرب. ليس الهدف تقديم حلول لتلك المخاطر، ولا أعتقد أنني أستطيع ذلك، وقد أتمكن من جمع دراسات لحالات نزاع وممارسات مختلفة لتجنّب استدامته، إلا أنّ مشكلة الانتباه لا تُحل بتقديم أفكار فحسب:

فأولًا: لكي يكون لأي حلول مقترحة أية قيمة فلا بدّ من أنْ يتم غربلتها بآراء يمنيين - خبراءً وأطراف مصالح ومجتمع مدني ووجهاء المجتمع - من خلال حوارات، ونقاشات نقديّة، وعصف ذهني، وتبادل الأفكار بين اولئك وبين خبراء بناء السلام وحل النزاعات، وأيضاً بينهم جميعاً وبين أصحاب المصالح الإقليميين والعالميين، من دول ومنظمات. هذه تشكيلة ضرورية لتحقيق تفاعل وتكامل بين وجهات نظر الجهات الخارجية والداخلية حول مختلف القضايا المتعلقة بتحديات ما بعد الحرب، وضمان وجود من يعبّر عن مختلف أشكال المصالح المتفاوتة أو حتى المتضاربة. ستقدم الجهات الخارجية وجهات نظرها حول قضايا محددة، وسيقوم اليمنيون بوضع وجهات النظر هذه في سياق الوضع الخاص باليمن، وسيضمن وجود المعنيين الرئيسيين درجة من التوافق بين المقترحات التي تعمل من أجل اليمن والواقع السياسي الصعب، وكل ذلك سيسهم في تحقيق فهم دقيق لخيارات ومخاطر السلام في اليمن في مرحلة ما بعد الحرب.

ثانيًا: لكي يكون لأفكار حول تجنب نزاع مستدام أَثر، فلا بدّ أولاً من معالجة مشكلة الانتباه، أي لا بد من أنْ يقتنع أصحاب المصالح المختلفة بضرورة تخصيص وقت وتفكير وموارد حول ما بعد الحرب. الأفكار مهمة، ولكن لن يكون هناك أي فاعلية لأية أفكار ما لم يُدخلها المعنيون حيّز الانتباه، أو يعملون على تطوير وسائل تحويلها إلى واقع عملي. لذا أظن أنّ أهم خطوة في هذا الخصوص هو أنْ يقوم أطراف المصالح الأساسيين بالالتفات إلى نقص الانتباه فيما يخص يمن ما بعد الحرب، ثم تخصيص ما يلزم للتفكير في ذلك، وتحديد مناصر ليمن ما بعد الحرب، شخص أو جهة، ذات مسؤولية واحدة فقط: ما سيأتي، شخص أو جهة لا ينصرف ولا يشتت تركيزه بالوقوف عند أحداث اليوم. وبطبيعة الحال شخص أو جهة محل توافق من كافة الأطراف المعنية الرئيسية.

ومن ثَمّ، فإن الطريق إلى الأمام هو تعيين ذلك المُناصر، ثم قيامه بالتركيز أولاً على توفير الفضاء والوقت المناسبين للحوار حول السلام ومخاطر النزاع طويل الأمد، وإشراك مختلف الأطراف المعنية -وبخاصة اليمنيين منهم- في المناقشات حول التجارب والممارسات في بناء السلام المستدام، وتسليط الضوء على ما كان ناجحًا منها، وما كان فاشلًا، وما كان قاصراً، وما هو مفيد للسياق اليمني وما هو غير مفيد، كل ذلك مع ضرورة أنْ يقوم هذا المُناصر بدورٍ أساس في توفير أفكار لمن سيخوضون المفاوضات وسيضعون معالم التسوية السياسية، وفي توجيه إستراتيجيات التدخل طويلة الأمد التي تحمي اليمن من الانزلاق نحو صراع طويل الأمد.

عن المؤلف

الدكتور عبدالله حميدالدين باحث أوّل في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، رئيس برنامج الدراسات اليمنية، ورئيس وحدة التحرير ومراجعة المحتوى. حصل على درجة الدكتوراة من جامعة كنغز كولدج لندن في الأنثروبولوجيا الاجتماعية. تركّز اهتماماته البحثية على التحوّلات الدينية في المجتمعات المسلمة، جيوبولوتيكا منطقة الخليج العربي، والتحوّلات السياسية والاجتماعية في اليمن.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدّم المركز تحليلات متعمّقة حول قضايا الدراسات الأمنية والسياسية المعاصرة، والاقتصاد السياسي، ودراسات إفريقيا، والدراسات الآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٥٥٥٥٠٤ (١١ ٩٦٦+) - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com